

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

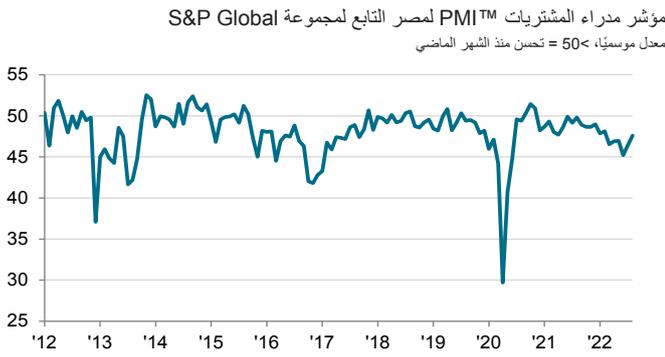
انخفاض تدهور الأعمال مع تراجع ضغوط الأسعار

النتائج الأساسية:

أقل انخفاض في الإنتاج في ستة أشهر

تباطؤ حاد في تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج

تدهور التوقعات المستقبلية إلى ثاني أدنى مستوى على الإطلاق



المصادر: S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 أغسطس 2022.

سجل الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط انخفاضاً طفيفاً في ظروف الأعمال في شهر أغسطس، حيث ساعد تراجع الضغوط التضخمية على تخفيف قيود الإنفاق لدى العملاء وأدى إلى تباطؤ انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة. ومع ذلك، ظلت توقعات النشاط المستقبلي ضعيفة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الخاص بمصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - زيادة من 46.4 نقطة في شهر يوليو إلى 47.6 نقطة في شهر أغسطس، وهي أعلى قراءة له منذ شهر فبراير، وتشير إلى تدهور أقل حدة لكنه ثابت في الأوضاع التجارية.

وكان الارتفاع في المؤشر الرئيسي مدفوعاً بشكل أساسي بمؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة، اللذين ارتفع كلاهما للشهر الثاني على التوالي من مستوييهما الدنيا المسجلة مؤخراً في شهر يونيو. ومع ذلك، ظلت القراءات تشير إلى انخفاض ملحوظ في النشاط التجاري والمبيعات، حيث استمرت الشركات في تسجيل تدهور في طلب العملاء في مواجهة التضخم السريع. وكان الانخفاض في الأعمال الجديدة واسع النطاق، حيث سجل كل من قطاعات التصنيع والخدمات والإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة انخفاضاً.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير بأن نقص المعروض من المواد الخام قد قيد إجمالي الإنتاج في شهر أغسطس، الأمر الذي تفاقم بسبب لوائح الاستيراد الأخيرة والحرب في أوكرانيا. من ناحية إيجابية، ازداد مواعيد تسليم مستلزمات الإنتاج بشكل هامشي فقط، وبأقل معدل منذ بداية عام 2022.

ومع ظهور علامات ضعف على الأوضاع الاقتصادية العالمية، شهدت الشركات المصرية انخفاضاً جديداً في طلبات التصدير الجديدة في شهر أغسطس. وجاء ذلك في أعقاب أول ارتفاع في الطلب الأجنبي في ستة أشهر خلال شهر يوليو.

في الوقت ذاته، تراجع حجم مشتريات الشركات غير المنتجة للنفط من مستلزمات الإنتاج للشهر الثامن على التوالي، حيث استمرت الشركات في تخفيض إنفاقها في ظل ضعف المبيعات وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج. انخفض مخزون المشتريات ولكن بشكل طفيف، مدعوماً بتراجع السحب من المخزون مع انخفاض أحجام الطلبات الجديدة.

على النقيض من ذلك، ارتفع عدد الموظفين في الشركات غير المنتجة للنفط بأقوى معدل منذ شهر أكتوبر 2019، حيث بدأت الشركات في تعويض تخفيضات الوظائف التي شهدتها في النصف الأول من العام. ومع زيادة قدرة التوظيف، تمكنت الشركات من تحقيق الاستقرار في الأعمال الجارية بعد زيادتين متتاليتين في حجم الأعمال المتركمة.

تعليق

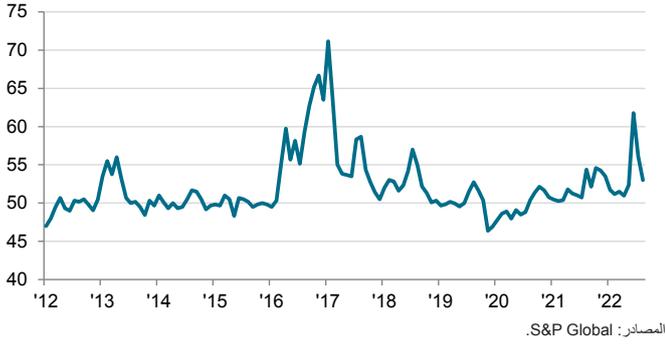
صرّح ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"شهد شهر أغسطس تحرك مقاييس مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي في الاتجاه الصحيح مع ارتفاع المؤشر الرئيسي للشهر الثاني على التوالي، في حين استمرت مقاييس الأسعار في الانخفاض من مستوياتها العليا المسجلة مؤخراً. وكان الارتفاع الأخير في تكاليف مستلزمات الإنتاج أضعف بكثير مما كان عليه في شهر يوليو، مما يدعم ببطء ارتفاع أسعار المنتجات والذي من شأنه أن يخفف العبء عن المستهلكين خلال الأشهر المقبلة.

"نتيجة لذلك، انخفضت الطلبات الجديدة بأدنى معدل منذ شهر أبريل، مما أدى إلى انخفاض أبطأ في مستويات الإنتاج، لكنه لا يزال حاداً. علاوة على ذلك، ارتفع التوظيف بأسرع معدل منذ شهر أكتوبر 2019، حيث سعت بعض الشركات إلى زيادة قدرتها الاستيعابية ودعم إنجاز الأعمال المتركمة.

"ومع ذلك، فإن الرياح المعاكسة على الاقتصاد العالمي أدت إلى إظهار الشركات القليل من التفاؤل تجاه النشاط المستقبلي، حيث تراجعت التوقعات إلى ثاني أدنى مستوى على الإطلاق. ويؤدي عدم اليقين بشأن السياسة النقدية، وضعف سعر الصرف، واستمرار الحرب في أوكرانيا إلى استمرار وجود مستويات عالية من المخاطر على الاقتصاد خلال الفترة المتبقية من عام 2022".

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج
معدل موسميًا، > 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



على صعيد الأسعار، أشارت بيانات شهر أغسطس إلى تراجع كبير في ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج في مصر، مع تراجع التضخم بشكل حاد للشهر الثاني على التوالي. وأفادت التقارير بارتفاع أسعار المشتريات مرة أخرى على نطاق واسع، وجاء ذلك مرتبطًا بارتفاع أسعار الوقود والمواد الخام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استمرار تدهور الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. ومن ناحية أكثر إيجابية، انخفضت تكاليف الأجور لأول مرة منذ خمسة أشهر.

في المقابل، ارتفعت أسعار مبيعات الشركات المصرية بمعدل أبطأ بكثير في شهر أغسطس. ومع ذلك، ظل الارتفاع قويًا وأسرع من الاتجاه العام في السلسلة.

بالنظر إلى المستقبل، ظلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط متشائمة نسبيًا بشأن مستويات الإنتاج المستقبلية في شهر أغسطس، حيث توقع 9% فقط من الشركات المشاركة نموًا خلال العام المقبل. وعلى الرغم من الأمل في انتعاش الطلب، فقد تضاعف مستوى الثقة بسبب ضعف ظروف السوق وارتفاع التضخم ومشاكل العرض المستمرة. وسجل مستوى الثقة الإجمالي ثاني أدنى درجة على الإطلاق، لم تنخفض عنها سوى درجة شهر مارس.

الاتصال

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.maveen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوان الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI™) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وألوان الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موردو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موردو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI™

by S&P Global